العرب
الجمعة 2021/10/22
السنة 44 العدد 12217

استقبال وفد البوليساريو يفاقم الأزمة الصامتة بين روسيا والمغرب

موسكو تمارس ضغوطا على الرباط للعب دور أوسع في ملف الصحراء

لا يستبعد متابعون أن يفاقم استقبال روسيا لوفد من جبهة البوليساريو الانفصالية الأزمة الدبلوماسية الصامتة مع المغرب، في ظل إصرار موسكو على ممارسة ضغوط على الرباط بهدف لعب دور أكبر في ملف الصحراء المغربية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - استقبل المبعوث الروسي في الشرق الأوسط وأفريقيا ميخائيل بوغدانوف، وفدا عن جبهة البوليساريو الانفصالية الأربعاء، في خطوة من شأنها أن تفاقم الأزمة الدبلوماسية الصامتة مع المغرب، حسب استنتاجات المتابعين.

وفيما برّرت الخارجية الروسية هدف اللقاء بأنه يأتي للبحث عن آفاق حل لنزاع الصحراء، يلاحظ المتابعون أن موسكو تمارس ظغوطا على الرباط بهدف لعب دور أكبر في هذا الملف، خاصة أن اللقاء يأتي قبل أسبوع من الاجتماع المرتقب لمجلس الأمن لبحث قرار تمديد مهام قوات المينورسو.

وتوقعت أوساط سياسية أن يفاقم استقبال وفد من البوليساريو الأزمة الدبلوماسية الصامتة بين البلدين، والتي عززها مغادرة سفير موسكو بالرباط فاليريان شوفيف، صوب بلاده الأسبوع الماضي دون أي توضيحات لأسباب مغادرته سواء من طرف الخارجية الروسية أو السفارة، بعد أيام من قرار المغرب تعليق رحلاته الجوية المباشرة إلى روسيا.

محمد لكريني

فاغنر قامت بدعم العديد من الحركات الانفصالية

وقالت مصادر سياسية لـ"العرب"، إنه كلما كان النقاش جاريا حول ملف الصحراء بمجلس الأمن سواء في شهر أكتوبر أو أبريل، إلا وتقوم موسكو بحركة ما كورقة ضغط وابتزاز للمغرب، مضيفة أن هذا الأمر حدث في الكثير من المناسبات كما حدث في العام 2017 عندما استقبل بوغدانوف وفدا عن الجبهة الانفصالية.

وبرأي محمد لكريني أستاذ القانون والعلاقات الدولية فإن "التوقيت الذي استقبلت فيه روسيا جبهة البوليساريو يمكن اعتباره ابتزازا للمغرب في هذه الظرفية الراهنة التي اتسمت بالتوتر بين الطرفين وضغطا عليه" مبينا أنه إزاء هذا الاستقبال لهذه الحركة الانفصالية فإنه يعتقد أنه "سيجعل المغرب يقف بشكل أو بآخر أمام ما يقع في منطقة الساحل والصحراء لأن ذلك يشكل تهديدا للمنطقة وتحديا كبيرا يواجهها".

وتابع لكريني في حديثه لـ"العرب"، أن "استقبال وفد البوليساريو من قبل روسيا يؤكد على أنها تريد أن تلعب دوراً أكبر في المنطقة العربية، وتعمل على امتلاك مقعد على طاولة المفاوضات والقرارات الرئيسية، نظراً لما تمثله القوة – والتي لطالما ارتبطت تاريخياً بالتوسع الروسي – عنصراً أساسيا من عناصر الثقافة السياسية الروسية".

ولم ترحب موسكو بالاعتراف الأميركي بسيادة المغرب على الصحراء، فيما تتوجس من فقدان الجزائر كأول مورد للسلاح والعتاد العسكري الروسي في أفريقيا.

وترتبط روسيا بعلاقات استراتيجية مع الجزائر منذ الحرب الباردة، عبر صفقات التسلح التي تبرمها مع موسكو والتي تجاوزت في السنوات الأخيرة 15 مليار دولار.

ويرى العديد من خبراء الأمن أن المغرب ينظر بعين الريبة لأي تغلغل للجانب الروسي في منطقة الساحل وفي مالي خصوصا، مضيفين أن وجود خبراء عسكريين روس في الجزائر، يوحي بتبني مقاربة غير واقعية تجاه النزاع المفتعل بالصحراء المغربية.

واعتبر لكريني أن ما أقدمت عليه روسيا يأتي استكمالا لخلاصات القمة الروسية – الأفريقية المنعقدة بسوتشي في أكتوبر 2019 والتي تهدف إلى توطيد وتعزيز العلاقات مع القارة الأفريقية كمحاولة منها لمنافسة القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة لإيجاد موقع جيواستراتيجي فاعل في منطقة حوض البحر المتوسط.

وفي ظل التموقعات الدولية تبحث موسكو عن موطئ قدم في منطقة الساحل والصحراء من خلال استغلال عناصر شركة الأمن الخاص الروسية "فاغنر".

ولفتت المصادر السياسية إلى أن تواجد وفد البوليساريو وبتنسيق جزائري يأتي لدعم وجود فاغنر قرب الحدود المغربية الغربية والجنوبية، من خلال دعم ميليشيات الانفصاليين.

ولا يستبعد متابعون أن تقوم الجبهة الانفصالية بالتودد إلى مجموعة فاغنر الروسية بهدف كسب دعم عسكري في حال نشوب توترات مع المغرب، وكمحاولة للاستفادة من الطموح الروسي الذي يبحث عن المكاسب في أفريقيا.

وحسب هؤلاء تسعى البوليساريو إلى اكتساب دعم مجموعات فاغنر، لكسب موقع عسكري في منطقة الصحراء خصوصا بعدما فشلت محاولاتها في تثبيت رؤيتها بوجود حرب في الصحراء بعد احتراق آلياتها الحربية عند اقترابها من الجدار الأمني العازل.

واستحضر لكريني كيف قامت مجموعة فاغنر في العديد من المرات بدعم الحركات والقوات الانفصالية في العديد من المناطق كما حدث في الأزمة السورية والأوكرانية.

وحسب تقديره، سيشكل هذا الأمر توترا بين روسيا والمغرب خصوصا وأن هذا الأخير يعتبر قضية الصحراء أولوية متعلقة بالوحدة الترابية للمملكة.

وفيما يؤكد الجانب الروسي ثبات موقف روسيا بخصوص ملف الصحراء المغربية، على أساس الحاجة إلى إيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين لهذه المشكلة المزمنة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلا أنه وحفاظا على علاقاتها بالجانب الجزائري تتحفظ موسكو على مبادرة الحكم الذاتي التي يؤيدها عدد من قرارات مجلس الأمن.

ويزيد من غموض الموقف الروسي بعدما طالبت القيادة في موسكو تأجيل الدورة السادسة من منتدى التعاون الروسي –العربي الذي كان مقررا بالرباط يوم 28 أكتوبر 2021 إلى نهاية السنة.

وفي مقابل ذلك وقعت موسكو والمغرب العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالقطاعات المختلفة مثل التعليم والنقل الجوي ومصايد الأسماك البحرية والبيئة والجيش والطاقة والزراعة، إذ يوجد ما يفوق ما نسبته 90 في المئة من الصادرات المغربية إلى روسيا من الغذاء ومنتجات السردين والطماطم والحمضيات، بينما صدرت روسيا للمغرب سلعًا كالغاز والأسمدة والكبريت والفحم وغيرها من المنتجات.

وحسب لكريني، يؤكد ذلك توجهات موسكو السياسية التي تتسم بالواقعية والبراغماتية في تقاربها مع الرباط ودول المنطقة ومحاولة اتخاذ مسافة كافية منها والتزام الحياد الإيجابي، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية الصحراء المغربية، وبذلك تحاول روسيا عدم خسارة أي طرف خدمة لمصالحها.

ويستنتج باحثون في الشؤون الأفريقية أن المصالح المغربية الأمنية والاقتصادية والاستثمارية في غرب أفريقيا لن تكون في مأمن عند تمكن فاغنر من التواجد بشكل موسع في هذه المنطقة، منها خط الغاز النيجيري في اتجاه أوروبا عبر المغرب الذي يتفرع إلى مالي عبر غانا وبوركينا فاسو، والذي يشكل تهديدا لصادرات الغاز الروسي تجاه أوروبا والذي تستعمله ورقة ضغط.

وتماشيا مع الموقف الروسي في هذا الملف وغيره عملت الجزائر على محاولة إقناع أبوجا بإلغاء هذا الخط وإحياء المشروع المشترك الذي يربطها بها.

علاقات فاترة

ملف الوظائف الوهمية يثير جدلا واسعا في تونس

شهادات مزورة وموظفون يتقاضون أجورا بلا وظيفة في قطاع التعليم

خالد هدوي

تونس - فجر ملف الوظائف الوهمية جدلا واسعا في تونس، وذلك أعقاب إقالة عدد من المسؤولين بوزارة التربية والتعليم في عدد من المدن، بعد تورطهم في فضيحة تزوير وثائق تم اعتمادها لتوظيف أكثر من 100 مدرس في البلاد.

وذكرت وسائل إعلام محلية، أن التحقيقات في قضية الوظائف والتعيينات المشبوهة كشفت عن تشغيل سبعة وأربعين ألف موظفا بالاستناد على شهادات علمية مزورة، حيث تمت إحالة أكثر من مئة وخمسين معلما وأستاذا على التحقيقات بعد أن ثبت أن المستوى التعليمي لا يرتقي إلى رتبتهم المهنية، كما تم التفطن إلى تزوير شهادات لإطارات ومهندسين وحتى وزراء.

وأضافت أنه "تم الكشف أيضا عن تواصل صرف رواتب المئات من الذين غادروا الحياة وهي جريمة خطيرة جدا بعد أن تم نهب أموال خزينة الدولة عن طريق عمليات تحيل".

وبدأت التحقيقات في القضية، على خلفية شكوى تقدمت بها ضدهم وزارة التربية، للاشتباه بوجود تزوير لوثائق تفيد بأن المعلمين قدموا دروسًا في مؤسسات تربوية لفترة طويلة.

وكشف لسعد اليعقوبي، كاتب عام الجامعة العامة للتعليم الثانوي الثلاثاء أن" هناك حوالي ثلاثمئة أستاذ تربية بدنية يتقاضون رواتب رغم عدم مباشرتهم للعمل".

ونقلت وسائل إعلامية قوله إنّ "جامعة التعليم الثانوي كانت قد أعلمت وزارة الشباب والرياضة منذ فترة طويلة بهذا الملف إلا أنها لم تجد آذانا صاغية".

واعتبرت أوساط سياسية، أن هذه التجاوزات ستكون لها تداعيات اجتماعية وخيمة، وأن الفساد كرس غياب العدالة الاجتماعية، في وقت تتفاقم فيه نسب البطالة والفقر، داعية إلى ضرورة إنفاذ القانون ضد المخالفين والتعويض للعاطلين عن العمل عبر المساعدات والمنح الاجتماعية.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن معدلات البطالة بلغت 17.8 في المئة، وسط أزمة اقتصادية غير مسبوقة في البلاد، أدت إلى عجز مالي قياسي تجاوز 11 في المئة في 2020.

ولفت وزير التشغيل السابق، فوزي بن عبدالرحمن أن "الوزارة لم يكن لها علم بهذه الوظائف الوهمية وملفات التحيّل حين كان على رأسها، وهي كانت تتعلق أساسا بشركات البيئة".

وأضاف في حديثه لـ"العرب" "لا أعترف كوزير تشغيل بأجر دون شغل، وهو أمر من مهام وزارة الشؤون الاجتماعية وليس وزارة التشغيل".

ووصف هذه التجاوزات بـ"كارثة بجميع المقاييس"، قائلا "ستؤثر على المناخ الاجتماعي، ولا بد أن تعوض هذه الوظائف بمنحة بطالة في حدود مئتي دينار (70.98 دولارا)، في إطار العدالة الاجتماعية".

وبرأيه فإن "هذه الممارسات أصبحت في ثقافة المجتمع، كما أن انعدام الكفاءة يمثل مغناطيسا للفساد".

وفي تقديره "لا بد من التصدي لهؤلاء بقانون صارم وقضاء مستقل". معتبرا أن "الفئوية غالبة على المجتمع والدولة، وعلى الإدارة التونسية ألا تترك كبيرة أو صغيرة".

ويرى خبراء الاقتصاد، أن هذه التجاوزات لن تقتصر على قطاع معين، بل إنها تتعلق بكل القطاعات، وحين تفتح هذه الملفات سنكتشف حقائق "مدوية" في علاقة بحجم الفساد وممارساته.

ويعتقد الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي أن "هناك عمليات فساد على مستوى آليات التشغيل على غرار ما يعرف بالآلية 16 وعمال الحضائر، وفيها تجاوزات كبيرة".

ولم يستبعد في حديثه لـ"العرب" أن "يتجاوز العدد الثلاثمئة موظف، وإذا تم التدقيق في المالية العمومية سنكتشف أكثر من ذلك بكثير". لافتا "اقترحت سابقا تقسيم الميزانية إلى أربع ميزانيات صغيرة لنتمكن من مراقبة الأمور المالية".

وأستحضر حديث محافظ البنك المركزي مروان عباسي حين قال "لا نعطي ديون تمويل للميزانية لأننا لا نعرف غاياتها استهلاكية أو استثمارية"، ولذلك "وجب التخصص لضمان الشفافية في المالية العمومية".

وتابع "عندما تكون المالية العمومية دون أهداف واضحة، فهذا يجعل المتصرف في الأموال يتهرب من التدقيق معه، ولا بد من مقاربات جديدة في إطار الحوكمة الرشيدة للمال العام".

وبالنسبة إلى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه التجاوزات، يستنتج الشكندالي أنها "ستفضي إلى انعكاسات مالية وخيمة حيث سيتضرر منها المواطن في مستوى المقدرة الشرائية، وسيحرم الشباب من موارد الرزق وبالتالي زيادة في معدلات البطالة".

فوزي بن عبدالرحمن

لا بد أن تعوض هذه الوظائف بمنحة للعاطلين عن العمل

رضا الشكندالي

هناك عمليات فساد على مستوى آليات التشغيل

ويثير ملف عمال الحضائر جدلا واسعا في تونس، حيث لا يزال الغموض يكتنف وضعية هؤلاء الذين أصبحوا يكلفون الدولة خسائر مالية كبيرة، مقابل وظائف وهمية لا تخلق الثروة.

ويقدر عدد عمال الحضائر من الذين فاقت سنهم خمس وأربعين سنة، خمسة عشر ألفا و245 عاملا، من بينهم عدد كبير يرغب في الخروج الطوعي مقابل تعويض مادي.

وكان رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي والاتحاد العام التونسي للشغل قد أمضيا في أكتوبر الماضي، اتفاقا يقضي بتسوية ملف عمال الحضائر، وبانتداب واحد وثلاثين ألفا منهم بالوظيفة العمومية ممن لم تتجاوز أعمارهم 45 سنة على دفعات، وتمكين الراغبين في المغادرة من تعويض مالي.

ويلاحظ المتابعون أن الدولة غرقت في الانتدابات العشوائية منذ 2011 في ظل استشراء سياسة المحسوبية، بتقديم وظائف وهمية لإسكات أصوات قد تحتج ضد السلطة وتطالب بالتشغيل في أي وقت.

وصادق البرلمان التونسي في ديسمبر الماضي، على قانون تشغيل من طالت بطالتهم، وسط تفاعل الآلاف من الشبان من حاملي الشهادات الجامعية، لكنهم اصطدموا بواقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي الذي قد يؤجل أحلامهم بالوظيفة إلى سنوات أخرى.

ويعطي قانون انتداب حاملي الشهادات الجامعية حق التوظيف للذين دامت بطالتهم أكثر من عشر سنوات بما يضمن لهم الانتداب المباشر، وذلك وفق ترتيب تفاضلي للمنتمين إلى هذه الفئات وبناء على مقياسي سنة التخرج وسن المتخرج.

ويشمل قانون انتداب من طالت بطالته من خريجي الجامعات، نحو ستين ألفاً من العاطلين عن العمل.

أين العدالة الاجتماعية